مجلة الحقوق والحريات
المجلد 14، العدد 2
السنة 2026، ص887-ص905

الأبعاد القانونية والتنظيمية للمسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات الاقتصادية

The Legal and Organizational Dimensions of Social Responsibility within Economic Institutions

مباركة كباب [1]

[1] كلية الحقوق جامعة الجزائر 1 (الجزائر)

m.kebbab@univ-alger.dz

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2026/04/26	2026/09/29	2026/10/31

الملخص:

يبرز هذا المقال أهمية المسؤولية الاجتماعية باعتبارها من المفاهيم الحديثة التي أسهمت في إعادة صياغة دور المؤسسات الاقتصادية داخل المجتمع، إذ لم يعد دور المؤسسة يقتصر على تحقيق الربح وتعظيم العائد الاقتصادي فحسب، بل أصبح من الضروري أن تأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة عن أنشطتها على المجتمع والبيئة. فالمسؤولية الاجتماعية تعكس التزام المؤسسة باحترام المعايير الاقتصادية والقانونية، إلى جانب مراعاة القيم الأخلاقية والإنسانية، بما يعزز مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة وترسيخ علاقة متوازنة ومسؤولة مع محيطها الاجتماعي.

كما تزداد أهمية المسؤولية الاجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتنافس المتزايد بين المؤسسات، حيث أصبحت معيارًا أساسيًا في تقييم أدائها وسمعتها ومصداقيتها أمام المجتمع والمستثمرين على حد سواء، خاصة مع تنامي الوعي بأهمية الشفافية، واحترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة. ومن ثمّ، أصبح لزامًا على المؤسسات تبني سياسات واستراتيجيات متكاملة للمسؤولية الاجتماعية تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن تحقيق التوازن بين أهداف المؤسسة الربحية ومتطلبات المصلحة العامة وخدمة المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الابعاد، المؤسسة الاقتصادية

المؤلف المرسل : مباركة كباب

Abstract:

This article highlights the importance of social responsibility as one of the modern concepts that has contributed to redefining the role of economic institutions within society. The role of an institution is no longer limited to achieving profit and maximizing economic returns only, but it has become necessary for it to take into consideration the effects of its activities on society and the environment. Social responsibility reflects the institution's commitment to respecting economic and legal standards, in addition to observing ethical and humanitarian values, which strengthens its contribution to achieving sustainable development and establishing a balanced and responsible relationship with its social environment.

The importance of social responsibility has also increased in light of global economic transformations and the growing competition among institutions, as it has become a fundamental criterion in evaluating their performance, reputation, and credibility before society and investors alike, especially with the growing awareness of the importance of transparency, respect for human rights, and environmental protection. Therefore, institutions are now required to adopt integrated policies and strategies for social responsibility that include economic, social, and environmental dimensions, in order to ensure a balance between the institution's profit objectives and the requirements of public interest and community service.

key words: Social responsibility, dimensions, economic institution.

مقدمة:

أصبحت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من أبرز المفاهيم التي تحظى باهتمام متزايد على الصعيد الاقتصادي العالمي، إذ لم يعد دور المؤسسة يقتصر على تحقيق الأرباح وتعظيم العائد المالي فقط، بل امتد ليشمل المساهمة الفعلية في دعم التنمية الاجتماعية، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز رفاهية الأفراد داخل المجتمع. ويعكس هذا التحول تنامي الوعي بأهمية البعد الإنساني والأخلاقي في النشاط الاقتصادي، ويؤكد أن المؤسسة لم تعد مجرد وحدة إنتاجية، بل أصبحت فاعلًا أساسيًا في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية[1].

وفي هذا الإطار، أظهرت الدول الصناعية الكبرى نماذج ناجحة في تكامل الأدوار بين الدولة، والمؤسسات الاقتصادية، والمجتمع المدني، حيث نشأت شراكات استراتيجية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية. فالدولة تعمل على توفير الإطار القانوني والتنظيمي المحفّز، بينما تسهم المؤسسات الاقتصادية بإمكاناتها المالية وخبراتها التقنية، ويؤدي المجتمع المدني دورًا رقابيًا وتشاركيًا يضمن فعالية هذه المبادرات واستمراريتها. وقد ساهم هذا التكامل في تحقيق نتائج ملموسة في مجالات التعليم، والصحة، وحماية البيئة، ومكافحة الفقر، وغيرها من القضايا الاجتماعية ذات الأولوية.

كما يرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية ارتباطًا وثيقًا بمفاهيم حديثة في عالم الأعمال، وعلى رأسها حوكمة الشركات، التي تُعدّ الإطار التنظيمي الذي يضمن التزام المؤسسة بمبادئ الشفافية، والمساءلة، والنزاهة، والممارسات الأخلاقية السليمة. فالمؤسسة التي تعتمد نظام حوكمة فعّال تكون أكثر قدرة على تجسيد مسؤوليتها الاجتماعية بصورة حقيقية ومستدامة، من خلال وضع آليات واضحة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة، وضمان إشراك مختلف الأطراف المعنية في اتخاذ القرار.

وتُعد الاستدامة من الركائز الأساسية للمسؤولية الاجتماعية، إذ لم يعد مقبولًا أن تمارس المؤسسة نشاطها الاقتصادي بمعزل عن آثاره البيئية والاجتماعية. لذلك، اتجهت العديد من الشركات الكبرى إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن استراتيجياتها،

[1] - عبد الكريم بكار، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأثرها على التنمية المستدامة، دار السلام للنشر والتوزيع، مصر، 2016، ص33.

سـواء عبر تقليل الأثر البيئي لعملياتها الإنتاجية، أو من خلال تمويل المشـاريع ذات البعد الاجتماعي، كدعم المبادرات التعليمية، وتحسـين البنية التحتية، وتمكين الفئات الهشـة، والمساهمة في التنمية المحلية.

ومن جهة أخرى، أصـبح المسـتهلك المعاصـر أكثر وعيًا واهتمامًا بممارسـات المؤسـسـات، إذ لم تعد جودة المنتج أو الخدمة وحدها معيارًا للحكم على المؤسـسـة، بل أصبح مدى التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية عنصرًا مؤثرًا في تكوين صورتها لدى الرأي العام. وهذا ما دفع العديد من المؤسسات إلى إنشاء هياكل متخصصة في المسؤولية الاجتماعية، وإعداد تقارير دورية تُبرز إنجازاتها في هذا المجال، بما يعزز من ثقة الجمهور والمسـتثمرين ويرفع من مكانتها التنافسية في السوق.

كما أن الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية لا يُعد عبئًا ماليًا كما قد يُعتقد، بل يمثل استثمارًا استراتيجيًا طويل الأمد يعود بالنفع على المؤسسة نفسها، من خلال تحسين بيئة العمل، واسـتقطاب الكفاءات، وفتح فرص جديدة للنمو، وتعزيز القدرة التنافسـية والاسـتقرار المؤسـسي. كما يُكسـب المؤسـسـة مرونة أكبر في مواجهة الأزمات والتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة.

ومن هنا تبرز الإشـكالية التي تتمحور حول مدى تُعدّ المسـؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة الاقتصادية مفهومًا متكاملاً يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والاجتماعية، وما أبرز التحديات التي تعيق تفعيلها بفعالية؟

ولمعالجة هذه الإشـكالية، تم الاعتماد على المنهج الوصـفي من خلال عرض مفهوم المسـؤولية الاجتماعية داخل المؤسـسـة الاقتصـادية، وبيان أبعادها المختلفة المتمثلة في البعد الاقتصـادي، والقانوني، والأخلاقي، والاجتماعي، مع إبراز أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العلاقة بين المؤسسة ومحيطها الاجتماعي.

كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال دراسـة مختلف الآليات القانونية والتنظيمية التي تؤطر المسؤولية الاجتماعية، وتحليل مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بتجسيدها عمليًا، إضافة إلى الوقوف على أبرز التحديات التي تعيق تفعيلها بصورة متوازنة وفعالة في مختلف السياقات الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للمسؤولية الاجتماعية

يرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الكثيرين بالأعمال الخيرية والمبادرات التطوعية فقط، دون إدراك أبعادها الاستراتيجية ودورها الحقيقي في تحقيق التوازن بين أهداف المؤسسة ومصالح المجتمع. غير أن هذا التصور يُعدّ محدودًا، لأن المسؤولية الاجتماعية لا تقوم على مجرد تقديم المساعدات أو التبرعات، بل تُجسد علاقة شراكة متبادلة بين المؤسسة ومحيطها الاجتماعي، حيث تستفيد المؤسسة كما يستفيد المجتمع، بما يحقق المصلحة المشتركة ويُسهم في ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المدى البعيد[1].

وقد شهد هذا المفهوم تطورًا ملحوظًا، فلم يعد يقتصر على الجانب الإحساني، بل أصبح يشمل مجموعة واسعة من الممارسات المرتبطة باحترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة، وضمان الشفافية والنزاهة في المعاملات، وتحقيق العدالة داخل المؤسسة، وتحسين ظروف العمل للعاملين. ومن ثم أصبحت المسؤولية الاجتماعية أحد المرتكزات الأساسية للحوكمة الرشيدة، وعنصرًا مهمًا في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات، من خلال تحسين صورتها وسمعتها، وكسب ثقة العملاء والمستثمرين، وخلق بيئة عمل مستقرة ومحفزة على الإنتاج.

أما من الناحية القانونية، فإن تنظيم المسؤولية الاجتماعية يختلف من دولة إلى أخرى بحسب التوجهات الاقتصادية والتشريعية المعتمدة. فبعض الدول تعتمد نظامًا طوعيًا يقوم على تشجيع المؤسسات على تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال الحوافز والامتيازات، بينما تتجه دول أخرى إلى إدماجها ضمن المنظومة القانونية الملزمة، خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن الأنشطة البيئية والاجتماعية، وإدراجها ضمن التقارير السنوية للمؤسسات، بما يضمن قدرًا أكبر من الشفافية والمساءلة ويعزز الرقابة على مدى احترام المؤسسات لالتزاماتها تجاه المجتمع والبيئة.

[1] - عبد الستار محمد عبد الكريم، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في ظل تحديات العولمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص28.

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات

أصبح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات جزءًا لا يتجزأ من بيئة الأعمال الحديثة، حيث تجاوزت المؤسسة دورها التقليدي المتمثل في تحقيق الربح، لتضطلع بمسؤوليات أوسع تشمل المساهمة الفعالة في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والمصالح الاجتماعية والبيئية. فالمؤسسة لم تعد مسؤولة فقط أمام المساهمين، بل أصبحت مسؤولة أيضًا أمام العاملين، والمستهلكين، والمجتمع ككل، الأمر الذي يفرض عليها تبني سلوكيات أخلاقية وممارسات رشيدة تقوم على الشفافية، واحترام الحقوق، ودعم التنمية المستدامة ضمن استراتيجياتها وسياساتها المختلفة.

الفرع الأول: نشأة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

بدأت ملامح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الظهور منذ نشأة المجتمعات الإنسانية الأولى، حيث ارتبطت بفكرة التعاون والتكافل بين الأفراد والجماعات، وتطورت مفاهيمها تدريجيًا مع تطور الحضارات الإنسانية. وقد تعزز هذا المفهوم بشكل أكبر مع ظهور الأديان السماوية التي كرّست القيم الاجتماعية والإنسانية، لا سيما في الشريعة الإسلامية التي أولت أهمية كبيرة لمبدأ التكافل الاجتماعي من خلال الزكاة، والوقف، والصدقات، باعتبارها وسائل فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن داخل المجتمع. ومن خلال تتبع تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي، يمكن ملاحظة أن المسؤولية الاجتماعية مرت بعدة مراحل تاريخية ساهمت في ترسيخها كمفهوم وممارسة داخل المؤسسات[1].

وخلال فترة الثورة الصناعية، انصب اهتمام المؤسسات بشكل أساسي على تحقيق أقصى قدر من الأرباح، دون مراعاة كافية للظروف الإنسانية للعاملين أو للآثار البيئية الناجمة عن النشاط الصناعي. فقد سادت آنذاك بيئة عمل قاسية اتسمت بضعف شروط السلامة المهنية، وطول ساعات العمل، وتدني الأجور، إلى جانب غياب الوعي البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية. وكانت المصلحة الاقتصادية للمؤسسة هي المعيار الأساسي

[1] - مقدم وهيبة، بكار بشير، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 7، العدد 1، جوان 2014، ص ص5-27.

الذي تُبنى عليه القرارات. غير أن تكرار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وما صاحبها من اضطرابات، دفع إلى إعادة النظر في دور المؤسسة وعلاقتها بالعامل والمجتمع، فبدأت تظهر تدريجيًا بوادر الاهتمام بتحسين أوضاع العمال وظروف العمل كخطوة أولى نحو تحمل المسؤولية الاجتماعية[1].

ثم جاءت مرحلة العلاقات الإنسانية التي ركزت على أهمية العنصر البشري داخل المؤسسة، خاصة بعد تزايد الحوادث المهنية وتفاقم مظاهر الاستغلال. وقد ساهمت تجارب "هاوثورن" في إبراز العلاقة بين تحسين ظروف العمل وارتفاع الإنتاجية، حيث أثبتت أن الاهتمام بالعامل نفسيًا واجتماعيًا ينعكس إيجابًا على الأداء والإنتاج. ومن هنا بدأت المؤسسات تدرك أن نجاحها الاقتصادي لا يتحقق بمعزل عن الاهتمام بالعاملين وضمان بيئة عمل مستقرة وآمنة. ومع توسع الصناعات الثقيلة وظهور خطوط الإنتاج الكبرى، ازدادت التأثيرات البيئية السلبية، مثل التلوث وتدهور الصحة العامة، مما وسّع نطاق المسؤولية الاجتماعية ليشمل البعد البيئي إلى جانب البعد الإنساني.

كما تأثر تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بانتشار الفكر الاشتراكي، خاصة في أوروبا، حيث برزت مطالب اجتماعية تدعو إلى تعزيز الضمان الاجتماعي، وتحسين ظروف العمل، وضمان حقوق العمال في التقاعد والحماية الاجتماعية. ومع تفاقم آثار الكساد الكبير، ظهرت دعوات قوية إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتنظيم العلاقة بين المؤسسة والمجتمع، وهو ما كرسته النظرية الكينزية التي أكدت أهمية تدخل الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. ومنذ ذلك الحين، بدأ يُنظر إلى المسؤولية الاجتماعية باعتبارها وسيلة أساسية للحد من الأزمات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وضمان استدامة النشاط الاقتصادي في إطار أكثر عدالة وتوازنًا[2].

الفرع الثاني: تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية

على الرغم من الأهمية المتزايدة التي يحظى بها مفهوم المسؤولية الاجتماعية في عالم الأعمال المعاصر، فإنه لا يزال يفتقر إلى تعريف دقيق وملزم قانونيًا على المستويين الوطني

[1] - Carroll, Archie B. Business and Society: Ethics and Stakeholder Management, South-Western College Pub, USA, 2012. P36.

[2] -Moon, Jeremy, Corporate Social Responsibility: A Very Short Introduction Oxford University Press, UK, 2014, pp41-45.

والدولي. إذ يُنظر إليه غالبًا كالتزام أخلاقي وأدبي تقوم به المؤسسات بشكل طوعي، دون وجود إلزام قانوني مباشر يفرض تطبيقه. وفي هذا السياق، أظهرت دراسة صادرة عن شركة "تمكين" للدراسات والبحوث حول المسؤولية الاجتماعية – شملت أكبر مائة شركة سعودية – وجود تباين وغموض واضح في إدراك هذا المفهوم لدى المؤسسات محل الدراسة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود ثلاثة اتجاهات رئيسية في فهم المسؤولية الاجتماعية؛ يتمثل الأول في اعتبارها امتدادًا للقيم الأخلاقية والدينية السائدة في المجتمع، بينما يربطها الاتجاه الثاني بالأعمال الخيرية والتبرعات الموجهة إلى الجمعيات والجهات الاجتماعية. أما الاتجاه الثالث، وهو الأكثر تطورًا، فيعتبر المسؤولية الاجتماعية جزءًا من الاستراتيجية العامة للمؤسسة، تُوظف للمساهمة في معالجة القضايا والمشكلات الاجتماعية بشكل منظم ومؤسسي. كما لاحظت الدراسة ضعفًا واضحًا في قيام الشركات بإعداد تقارير دورية غير مالية توثق أنشطتها في هذا المجال.

وتعددت التعريفات الفقهية التي حاولت الإحاطة بهذا المفهوم، حيث يرى البعض أن المسؤولية الاجتماعية تتمثل في تبني المؤسسات لبرامج وأنشطة تحقق أهدافًا اجتماعية تتكامل مع أهدافها الاقتصادية. بينما يذهب Bolmstrom إلى أن التزام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية وتوثيق أدائها في هذا المجال يُعد شرطًا أساسيًا لتحقيق أهدافها الاقتصادية. كما يُعرّفها آخرون بأنها التزام رجال الأعمال باتخاذ قرارات وسياسات تخدم مصلحة المجتمع وتعزز قيمه ومبادئه[1].

وفي سياق آخر، تُطرح رؤى تعتبر أن استيعاب المؤسسات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يساعدها على فهم أفضل للنظام الاقتصادي وتلبية احتياجات المجتمع، بما يسهم في تحقيق الرفاه العام. في حين يربط بعض الباحثين هذا المفهوم بالتزام صانعي القرار باتخاذ مبادرات تهدف إلى حماية المجتمع وتطويره، إلى جانب الحفاظ على مصالح المؤسسة.

[1] - محمد عبد العزيز عبد الكريم، حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن – عمّان، 2018، ص42.

وبصورة شمولية، يمكن القول إن المسؤولية الاجتماعية تُجسد التزامًا مستمرًا من قبل المؤسسات بالتصرف وفق مبادئ أخلاقية والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع تحسين ظروف معيشة العاملين وأسرهم والمجتمع ككل. كما تقوم على علاقة تكاملية بين النمو الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، وحماية البيئة، باعتبارها العناصر الأساسية المحددة للمفهوم الحديث للمسؤولية الاجتماعية.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للمسؤولية الاجتماعية

تُعدّ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من المفاهيم الحديثة التي تجمع بين البعد الاقتصادي والأبعاد الاجتماعية والبيئية، بما يعكس مدى التزام المؤسسة تجاه المجتمع والبيئة التي تنشط فيها. وقد أصبح هذا المفهوم يحظى باهتمام متزايد في مختلف الأنظمة القانونية الوطنية والدولية، نتيجة إدراك متنامٍ لدور المؤسسات في دعم التنمية المستدامة، والمساهمة في مواجهة التحديات الاجتماعية الكبرى، مثل مكافحة الفقر، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة[1].

الفرع الأول: على الصعيد الدولي

على المستوى الدولي، تم إرساء مجموعة من المبادئ والمبادرات التي تشكل إطارًا مرجعيًا لتوجيه المؤسسات نحو تبني ممارسات مسؤولة اجتماعيًا وبيئيًا، رغم أن أغلب هذه المبادرات لا تكتسي طابع الإلزام القانوني، بل تقوم أساسًا على الالتزام الطوعي. ويُعد الميثاق العالمي للأمم المتحدة(UN Global Compact) ، الذي أُطلق سنة 2000، من أبرز هذه المبادرات وأكثرها تأثيرًا، حيث يمثل إطارًا عالميًا غير إلزامي يهدف إلى ترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات.

يدعو هذا الميثاق المؤسسات المشاركة إلى الالتزام بعشرة مبادئ أساسية موزعة على أربعة مجالات رئيسية، هي: حقوق الإنسان، ومعايير العمل، وحماية البيئة، ومكافحة الفساد. كما تحث الأمم المتحدة المؤسسات المنضمة إليه على إدماج هذه المبادئ ضمن استراتيجياتها وسياساتها التشغيلية، بما يساهم في تعزيز الشفافية، ورفع مستوى الأخلاقيات المهنية، وتحقيق ممارسات أكثر عدالة واستدامة.

[1] - عجاس سهام، مرجع سابق، ص ص 31-61.

وفي السياق ذاته، يُعد المعيار الدولي ISO 26000 ، الصادر سنة 2010 عن المنظمة الدولية للتقييس(ISO) ، مرجعًا توجيهيًا مهمًا يساعد المؤسسات بمختلف أحجامها وقطاعاتها على فهم وتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية. ويختلف هذا المعيار عن غيره من المعايير الدولية مثل ISO 9001 وISO 14001، كونه لا يُعد معيارًا قابلاً للاعتماد أو المصادقة، بل هو دليل إرشادي غير إلزامي.

ويحدد هذا الدّليل سبعة مجالات رئيسية للمسؤولية الاجتماعية، تشمل: الحوكمة، حقوق الإنسان، ممارسات العمل، البيئة، الممارسات التشغيلية العادلة، قضايا المستهلك، والمشاركة المجتمعية. كما يشجع المؤسسات على اعتماد مقاربة تقوم على الشفافية والمساءلة، مع مراعاة آثار قراراتها وأنشطتها على مختلف الأطراف ذات العلاقة، بما يعزز دورها في تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة.

ويُستفاد من هذه المبادرات أن المجتمع الدولي يتجه بشكل متزايد نحو ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية باعتبارها عنصرًا أساسيًا في الحوكمة الرشيدة، ووسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .(SDGs) ويترتب على ذلك ضرورة قيام المؤسسات الاقتصادية بتطوير استراتيجياتها وسياساتها بما ينسجم مع هذه الأبعاد القانونية والأخلاقية والبيئية، حتى وإن كانت في كثير من الأحيان غير ملزمة قانونًا، إلا أنها أصبحت تمثل معيارًا مهمًا لتقييم أداء المؤسسات وقياس مدى التزامها على الصعيدين الوطني والدولي.

الفرع الثاني: على المستوى الوطني

أما على الصعيد الوطني، فقد اتجهت العديد من الدول إلى إدماج مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن منظوماتها التشريعية، سواء من خلال نصوص قانونية صريحة، أو عبر إلزام المؤسسات الكبرى بإعداد تقارير دورية تتعلق بأنشطتها الاجتماعية والبيئية. وفي الجزائر، ورغم غياب إطار قانوني مستقل ينظم المسؤولية الاجتماعية بشكل مباشر، إلا أن بعض التشريعات، مثل قانون الاستثمار وقانون حماية البيئة، تتضمن إشارات واضحة إلى ضرورة مراعاة متطلبات التنمية المستدامة، مما يُعد أساسًا أوليًا لتشكيل إطار قانوني للمسؤولية الاجتماعية.

وعليه، فإن الإطار القانوني للمسؤولية الاجتماعية يُسهم في توجيه سلوك المؤسسات الاقتصادية نحو تحقيق توازن بين الهدف الربحي والمصلحة العامة، كما يعزز من مصداقيتها داخل المجتمع، ويكرّس دورها كشريك أساسي في دعم مسار التنمية المستدامة.

تُعدّ المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم متعددة الأبعاد، وقد أسهم عدد من الباحثين في تطويرها وتأصيلها، ويُعد الباحث الأمريكي "كارول (Carroll) "من أبرزهم، حيث قدّم نموذجًا يُعد من أكثر النماذج شمولًا وانتشارًا في هذا المجال. يقوم هذا النموذج على أربعة أبعاد رئيسية هي: البعد الاقتصادي، والبعد القانوني، والبعد الأخلاقي، والبعد الإنساني أو الخيري، بما يعكس الطبيعة المتكاملة للمسؤولية الاجتماعية وضرورة توازن المؤسسة بين تحقيق الربح والالتزام تجاه المجتمع.

المبحث الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

تُعد المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم ذات الطابع المركب والمتعدد الأبعاد، وقد أسهم عدد من الباحثين في تطوير هذا المفهوم وتوسيعه، من أبرزهم الباحث الأمريكي "كارول (Carroll)[1] "الذي قدّم أحد أكثر النماذج شمولًا في هذا المجال. ويقوم هذا النموذج على أربعة أبعاد رئيسية تتمثل في: البعد الاقتصادي، والبعد القانوني، والبعد الأخلاقي، والبعد الإنساني أو الخيري. وتبرز هذه الأبعاد مدى الترابط والتكامل بين مختلف المسؤوليات التي يتعين على المؤسسات الاقتصادية تبنيها، بهدف تحقيق توازن فعّال بين متطلبات الربح من جهة، والالتزامات الاجتماعية تجاه المجتمع من جهة أخرى[2].

المطلب الأول: البعد الاقتصادي والقانوني

يمثل البعدان الاقتصادي والقانوني أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، إذ يعكسان الجانب الإلزامي والوظيفي لنشاطها داخل

[1] -Carroll, Archie B. *La pyramide de la responsabilité sociale des entreprises: vers une compréhension multidimensionnelle.* Revue Internationale de la Responsabilité Sociétale, 1991

[2] - الحمادي حسن علي، المسؤولية الاجتماعية وأثرها في أداء منظمات الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 97، 2019، ص47

البيئة الاقتصادية. فالبعد الاقتصادي يرتبط بقدرة المؤسسة على تحقيق التوازن بين الاستمرارية المالية وتحقيق الأرباح، باعتبارها شرطًا جوهريًا لبقائها ونموها، في حين يُجسد البعد القانوني التزام المؤسسة باحترام مختلف القواعد والتشريعات المنظمة لنشاطها. ومن ثم، فإن التكامل بين هذين البعدين يُعدّ ضرورة لضمان ممارسة اقتصادية مسؤولة تجمع بين الفعالية الاقتصادية والامتثال القانوني، بما يعزز استقرار المؤسسة ومصداقيتها داخل محيطها الاجتماعي والاقتصادي.

الفرع الأول: البعد الاقتصادي

يمثل البعد الاقتصادي الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية الاجتماعية، إذ يرتكز على ضرورة تحقيق الأرباح باعتبارها شرطًا أساسيًا لاستمرار المؤسسة واستقرارها وتوسعها. فالمؤسسة تتحمل مسؤولية اقتصادية تجاه المساهمين والعاملين من خلال ضمان استدامتها المالية وتحقيق عوائد تسمح لها بالاستمرار في النشاط. وفي هذا السياق، يؤكد "بيتر دراكر (Peter Drucker) "أن أولى تجليات المسؤولية الاجتماعية تتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح تمكنها من تغطية تكاليفها المستقبلية وتمويل مختلف التزاماتها الاجتماعية والاقتصادية.

وتطبيقًا لهذا البعد، تسعى المؤسسة إلى تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية وبأسعار معقولة، مع توفير فرص عمل عادلة وتحقيق توازن في الأجور، إلى جانب الإدارة الفعالة للموارد بما يخدم مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة. وبذلك، فإن الربح لا يُنظر إليه كغاية بحد ذاته، بل كوسيلة لدعم دور المؤسسة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: البعد القانوني

يرتبط البعد القانوني بمدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات التي تنظم نشاطها داخل البيئة التي تعمل فيها. ويُفهم من المسؤولية الاجتماعية في هذا الإطار ضرورة احترام جميع القواعد القانونية الوطنية والدولية، بما في ذلك قوانين العمل، والضرائب، وحماية المستهلك، وحماية البيئة وغيرها من الأنظمة ذات الصلة.

ولا يقتصـــر هذا الالتزام على مجرد تفادي العقوبات القانونية، بل يتجاوز ذلك إلى تبني ممارسـات مؤسـساتية قائمة على احترام القانون وترسـيخ مبدأ سـيادة القانون داخل المعاملات الاقتصـادية. ويُسـهم هذا الالتزام في تعزيز مصـداقية المؤسـسـة، ورفع مسـتوى الثقة بها لدى المجتمع، باعتبارها فاعلًا اقتصـاديًا مسـؤولًا يلتزم بالضـوابط القانونية المنظمة لنشاطه[1].

المطلب الثاني: البعد الأخلاقي والإنساني

يمثل البعـدان الأخلاقي والإنســاني أحـد أهم المكونـات الجوهريـة للمســؤوليـة الاجتماعية للمؤسسات، إذ يعكسان انتقال المؤسسة من مجرد الالتزام بالقواعد القانونية والاعتبارات الاقتصـادية إلى تبني سـلوك قيمي وإنسـاني يراعي مصـلحة المجتمع ورفاهيته. فالبعد الأخلاقي يرتبط بمنظومة القيم التي توجه سـلوك المؤسـسـة في تعاملاتها المختلفة، بينما يتجلى البعد الإنســاني في المبادرات الطوعية التي تهدف إلى دعم التنمية الاجتماعية وتحسين جودة الحياة دون انتظار مقابل مباشر. ومن ثم، فإن هذين البعدين يشكلان معًا الإطار القيمي للمسؤولية الاجتماعية، ويعززان صورة المؤسسة كفاعل مسؤول يساهم في بناء مجتمع أكثر عدلاً وتضامنًا.

الفرع الأول: البعد الأخلاقي

يتجاوز البعد الأخلاقي للمســؤولية الاجتماعية حدود الالتزامات القانونية ليشــمل الالتزام بالقيم والمبادئ الأخلاقية التي تحكم سـلوك المؤسـسـة داخل المجتمع. ويُفهم هذا البعد باعتباره التزامًا ذاتيًا نابعًا من داخل المؤسـسـة، يوجه ممارسـاتها نحو احترام معايير العدالة والنزاهة والشــفافية والاحترام المتبادل في مختلف تعاملاتها. ويتجســد ذلك في ممارســات عملية، مثل ضــمان معاملة عادلة للعاملين، واحترام الخصــوصــيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع المحلي، وتجنب كل أشكال الغش والاستغلال، وترسيخ قواعد النزاهة

[1] - Kéchichian, Nadine. *La Responsabilité Sociétale des Entreprises (RSE) : Enjeux et pratiques.* Presses Universitaires de France, 2016.

في المعاملات التجارية. ومن هذا المنطلق، لا تكتفي المؤسسة الأخلاقية بالامتثال للقانون، بل تسعى إلى تبني سلوك يتوافق مع ما هو مقبول أخلاقيًا داخل المجتمع[1].

الفرع الثاني: البعد الإنساني

يُعد البعد الإنساني أعلى مستويات المسؤولية الاجتماعية، إذ يقوم على المبادرات الطوعية التي تقدمها المؤسسة لدعم المجتمع دون انتظار مقابل مادي مباشر. ويشمل هذا البعد مختلف صور الإسهام الاجتماعي، مثل دعم المشاريع التعليمية والصحية والبيئية، وتمويل المبادرات التنموية، وتقديم التبرعات أو خدمات الرعاية الاجتماعية.

ويهدف هذا البعد إلى الارتقاء بجودة الحياة داخل المجتمع وتعزيز التنمية المستدامة، إضافة إلى بناء علاقات إيجابية ومستقرة بين المؤسسة ومحيطها الاجتماعي. كما يساهم في تحسين صورة المؤسسة وتقوية سمعتها، وتعزيز الثقة المتبادلة بينها وبين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، وهو ما ينعكس إيجابًا على استمراريتها وتطورها على المدى الطويل.

ومن خلال نموذج "كارول"، يتضح أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية مترابطة ومتكاملة، حيث لا يمكن فصل البعد الاقتصادي عن القانوني أو الأخلاقي أو الإنساني. فنجاح المؤسسة في تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد يمثل شرطًا أساسيًا لضمان استدامتها، وتعزيز دورها في خدمة المجتمع والمساهمة في تنميته. [2]

وفي هذا السياق، يُبرز الجدول الموالي أهم الممارسات الشائعة في مختلف دول العالم، والتي تُجسد الأبعاد الأساسية للمسؤولية الاجتماعية ومكوناتها الرئيسية والفرعية[3].

---

[1] - زيدان كمال، إدارة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

[2] - بوشامة فاطمة الزهراء، أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية – دراسة تحليلية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة البليدة 2، الجزائر، العدد 11، 2020، ص112

[3] - طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، ط4، 2015 ص:82. - بتصرف-

البعد	العناصر الأساسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	-منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين -احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين
	التكنولوجيا	-استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن أن يوفرها. -استخداما لتكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة.
القانوني	قوانين حماية المستهلك	-عدم الإنجاز بالمواد الضارة على اختلاف أنواعها. -حماية الأطفال صحيا وثقافيا. -حماية المستهلك من المواد المزيفة والمزورة.
	حماية البيئة	-منع تلوث المياه والهواء والتربة. -التخلص من المنتجات بعد استهلاكها. -منع الاستخدام التعسفي للموارد. -صيانة الموارد وتنميتها.
	السلامة والعدالة	-منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. -ظروف العمل ومنع عمل الأحداث وصغار السن. -إصابات العمل. -التقاعد وخطط الضمان الاجتماعي. -عمل المرأة وظروفها الخاصة. -المهاجرين وتشغيل غير القانونيين. -عمل المعوقين.
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	-مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك. -مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف -مراعاة حقوق الإنسان

	الأعراف والقيم الاجتماعية	-احترام العادات والتقاليد -مكافحة المخدرات والممارسات اللاأخلاقية
الاجتماعي	نوعية الحياة	-نوع التغذية. -الملابس. -الخدمات. -النقل العام. -الذوق العام.

إذا تعمقنا في تحليل الأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية التي قدمها "كارول"، يتضح أنها تشكل منظومة مترابطة ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمتطلبات الأداء الناجح للمؤسسة، سواء داخليًا أو في علاقتها مع محيطها الخارجي. فهذه الأبعاد – الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، والخيري – لا تُفهم كعناصر منفصلة، بل كمنظومة متكاملة تستجيب لتوقعات المجتمع المتنوعة من المؤسسة الاقتصادية.

فالبعد الاقتصادي يعكس ضرورة تحقيق الربح وضمان الاستمرارية، بما يستجيب لتطلعات المالكين والمساهمين، في حين يضمن البعد القانوني احترام التشريعات وحماية حقوق مختلف الأطراف، وعلى رأسهم العمال والمتعاملون. أما البعد الأخلاقي فيجسد التزام المؤسسة بقيم العدالة والشفافية والنزاهة في تعاملاتها، خصوصًا مع الزبائن، بينما يعبر البعد الخيري عن مساهماتها الطوعية في خدمة المجتمع المحلي ودعم التنمية وتحسين جودة الحياة[1].

ويتميز نموذج "كارول" بطابعه الهرمي الذي يربط هذه الأبعاد في تسلسل منطقي، حيث لا يمكن تصور ممارسة المسؤولية الخيرية بفعالية دون توفر قاعدة اقتصادية قوية، والتزام قانوني واضح، وسلوك أخلاقي سليم. فالمؤسسة التي تتجاهل التزاماتها القانونية أو تمارس سلوكًا غير أخلاقي لا يمكن أن يُنتظر منها أداء دورها الخيري بشكل موثوق أو مستدام. ومن ثم، يؤكد هذا النموذج أن المسؤولية الاجتماعية تُبنى تدريجيًا وفق منطق تكاملي. وبذلك يمكن تلخيص رؤية "كارول" في المعادلة التالية:

[1] - مباركي نورة، دور أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، 2021، ص55

المسؤولية الاجتماعية الشاملة = المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيرية.

ومن المهم الإشـــارة إلى أن أهمية كل بعد من أبعاد المســـؤولية الاجتماعية تختلف باختلاف الفئات ذات المصـلحة (Stakeholders) في المؤســـسـة. فالمســتثمرون والمالكون يركزون أساسًا على البعد الاقتصادي باعتباره الضامن للربحية والاستمرارية، في حين يولي الزبائن اهتمامًا أكبر بالبعد الأخلاقي لما يوفره من ضـمانات تتعلق بجودة المنتجات وعدالة التعامل. أما العاملون داخل المؤســـسـة، فيميلون إلى التركيز على البعد القانوني، لما يوفره من حماية لحقوقهم واستقرار في ظروف العمل.

في المقابل، ينظر المجتمع المحلي إلى البعد الخيري باعتباره الأكثر تأثيرًا بشكل مباشر على حياته اليومية، من خلال ما تقدمه المؤســـسـة من دعم للمجالات الاجتماعية مثل التعليم والصـحة ومحاربة الفقر. ويعكس هذا التباين في الأولويات تعدد توقعات الأطراف المعنية واختلاف مصـالحها، مما يزيد من تعقيد مســؤولية المؤســـسـة، ويجعل تبني رؤية شاملة ومتوازنة أمرًا ضروريًا لضمان تحقيق مسؤولية اجتماعية فعالة ومستدامة[1].

خاتمة:

في الختام، يتبين أن أبعاد المســؤولية الاجتماعية للمؤســسـات الاقتصـادية لم تعد خيارًا ثانويًا أو نشاطًا إضافيًا، بل أصبحت مكونًا أساسيًا في صياغة وتوجيه استراتيجيات الأعمال المعاصرة. إذ لم يعد تقييم نجاح المؤسسة قائمًا على مؤشر الربح فقط، بل أصبح مرتبطًا بمدى التزامها بمســؤولياتها الاقتصــادية والقانونية والأخلاقية والاجتماعية تجاه مختلف أصحاب المصـلحة، من عمال ومسـتهلكين ومجتمع وبيئة. وقد أظهرت العديد من الدراســات والتجارب التطبيقية أن التكامل بين هذه الأبعاد يســاهم في تحســين صــورة المؤسـسـة وتعزيز ثقة محيطها بها، كما يدعم قدرتها على تحقيق تنمية مسـتدامة ومتوازنة تتماشى مع متغيرات السوق وتطلعات المجتمع.

[1] - Gond, Jean-Pascal et Igalens, Jacques. *La responsabilité sociale de l'entreprise.* Éditions La Découverte, Paris, 2008

الاقتراحات:

1. ضرورة إدماج المسؤولية الاجتماعية ضمن الاستراتيجيات العامة للمؤسسات بشكل منظم وواضح .
2. اعتماد آليات تقييم دورية لقياس مدى فعالية تطبيق الأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية وأثرها على الأداء المؤسسي .
3. تعزيز ثقافة المسؤولية الأخلاقية لدى العاملين على مختلف المستويات الإدارية عند اتخاذ القرارات .
4. تشجيع التعاون بين المؤسسات الاقتصادية والسلطات العمومية ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ برامج تنموية ذات أثر اجتماعي فعّال .
5. تبني المعايير الدولية، وعلى رأسها معيار ISO 26000 ، كإطار مرجعي لتنظيم وتطوير ممارسات المسؤولية الاجتماعية وفق أفضل الممارسات العالمية.

قائمة المصادروالمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- عبد الكريم بكار، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأثرها على التنمية المستدامة، دار السلام للنشر والتوزيع، مصر، 2016
- عبد الستار محمد عبد الكريم، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في ظل تحديات العولمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011
- محمد عبد العزيز عبد الكريم، حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن – عمّان، 2018
- زيدان كمال، إدارة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

ب- الرسائل الجامعية:

– مباركي نورة، دور أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، 2021

ج- المقالات في المجلات

- عجاس سهام، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة كمدخل أساسي لتجسيد التنمية المستدامة إزاء العاملين: دراسة تحليلية سوسيولوجية، مجلة روافد، المجلد2، العدد2، ديسمبر 2018، ص ص 31-61.
- غردي محمد، دور مبادئ وأسس الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد9، سبتمبر 2013، ص ص59-76.
- مقدم وهيبة، بكار بشير، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 7، العدد 1، جوان 2014، ص ص5-27.
- الحمادي، حسن علي، المسؤولية الاجتماعية وأثرها في أداء منظمات الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 97، 2019، ص47
- بوشامة فاطمة الزهراء، أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية – دراسة تحليلية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة البليدة 2، الجزائر، العدد 11، 2020، ص112

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

-Carroll, Archie B. Business and Society: Ethics and Stakeholder Management, South-Western College Pub, USA, 2012. P36.

-Moon, Jeremy, Corporate Social Responsibility: A Very Short Introduction
Oxford University Press, UK, 2014, pp41-45.

- Kinderman, Daniel, Free Us Up So We Can Be Responsible! The Co-evolution of Corporate Social Responsibility and Neo-liberalism in the UK, 1977–2010, Socio-Economic Review, Oxford University Press, UK, 2012, p73.

- Carroll, Archie B. *La pyramide de la responsabilité sociale des entreprises: vers une compréhension multidimensionnelle.* Revue Internationale de la Responsabilité Sociétale, 1991

- Kéchichian, Nadine. *La Responsabilité Sociétale des Entreprises (RSE) : Enjeux et pratiques.* Presses Universitaires de France, 2016.

- Gond, Jean-Pascal et Igalens, Jacques. *La responsabilité sociale de l'entreprise.* Éditions La Découverte, Paris, 2008